

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

---

P. O. Box 3243, Addis Ababa, ETHIOPIA Tel.: Tel: +251-115- 517 700 Fax: +251-115- 517844 / 5182523  
Website: www.au.int

---

مؤتمر الاتحاد  
الدورة العادية الثانية والثلاثون  
10 – 11 فبراير 2019  
أديس أبابا، اثيوبيا

الأصل : إنجليزي

Assembly/AU/5(XXXII)

التقرير عن تنفيذ مقرر المؤتمر  
Ext/Assembly/AU/Dec.4(XI)  
بشأن مفاوضات مابعد كوتونو،  
لسعادة موسى فكي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي

**التقرير عن تنفيذ مقرر المؤتمر  
Ext/Assembly/AU/Dec.4(XI)  
بشأن مفاوضات ما بعد كوتونو ،  
من قبل سعادة موسى فكي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي**

أولا . مقدمة

1. اعتمد مؤتمر الاتحاد، خلال دورته الاستثنائية الحادية عشرة، المنعقدة في أديس أبابا في 18 نوفمبر 2018، المقرر Ext/Assembly/AU/Dec.4(XI) بشأن مفاوضات ما بعد كوتونو. في هذا المقرر، دعا المؤتمر إلى اتباع نهج ذي مسارين لعلاقات أفريقيا مع الاتحاد الأوروبي بعد عام 2020. والمساران هما: (1) إطار العمل الإفريقي والكاربيبي والمحيط الهادي - الاتحاد الأوروبي، الذي سيظل يحكم مفاوضات ما بعد كوتونو في إطار الولاية التي وافق عليها الطرفان، (2) إطار الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، الذي ينبغي أن يستمر في إدارة الشراكة بين قارة وقارة في مرحلة ما بعد 2020، والبناء على الاستراتيجية المشتركة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي المعتمدة في لشبونة في ديسمبر 2007 وإعلان قمة الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي التي عقدت في أبيدجان في نوفمبر 2017.
2. يقدم هذا التقرير سرداً للخطوات المتخذة لمتابعة مقرر المؤتمر، ويقدم عدداً من المقترحات كطريق للمضي قدماً. ويختتم التقرير بإبداء الملاحظات.

ثانيا . متابعة مقرر المؤتمر.

3. كمتابعة للدورة الاستثنائية، أحالت المفوضية، من خلال البعثة الدائمة للاتحاد الأفريقي في بروكسل، المقرر Ext/Assembly/AU/Dec.4(XI) إلى أعضاء المجموعة الأفريقية في بروكسل والأمين العام لمجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي. علاوة على ذلك، اجتمع الممثل السامي للرئيس بشأن الشراكة بين الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي لمرحلة ما بعد 2020 مع مجموعة السفراء الأفريقيين في بروكسل، وكذلك المفوضية الأوروبية ودائرة العمل الخارجي الأوروبية، لإطلاعهم على محتويات مقرر المؤتمر ومناقشة الخطوات التالية:
4. برزت الشراكة أيضاً لمرحلة ما بعد 2020 في مناقشات الاجتماع الوزاري الأول للاتحاد الإفريقي - الاتحاد الأوروبي المنعقد في بروكسل يومي 21 و 22 يناير 2019. وفي هذا الاجتماع، ذكر الوزراء بالالتزام الذي تم التعهد به في أبيدجان لتشجيع شراكة أقوى تعود بالفائدة المتبادلة على الاتحادين. كما أشاروا إلى أن مؤتمر القمة الاستثنائي المنعقد في نوفمبر 2018 أعرب عن إرادته في مواصلة الشراكة بين الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي، من قارة لقارة في مرحلة ما بعد 2020، مدعومة بالالتزامات من كلا الجانبين والصكوك والأطر المناسبة. ومع الاعتراف بمشاركة الدول والأقاليم الأفريقية في أطر التعاون المختلفة والحاجة إلى الحفاظ على مصالحهم وخصوصياتهم وتنوعهم وتبرنتهم، أكد الوزراء أن الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي سيواصلان العمل من أجل تعزيز الشراكة بين قارة وقارة في مرحلة ما بعد 2020، في ضوء القمة المقبلة للاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي. واتفق الوزراء الأفريقيون والأوروبيون على عقد اجتماعهم الثاني قبل نهاية عام 2019، للإبلاغ عن تنفيذ نتائج أبيدجان واستعراض النتائج المتوقعة للقمة المقبلة للاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي المقرر عقدها في عام 2020.
5. منذ إطلاق مفاوضاتهم حول اتفاقية ما بعد كوتونو، على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في سبتمبر 2018، عقدت مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي والاتحاد الأوروبي عدداً من الجلسات لمناقشة هيكل اتفاقية ما بعد كوتونو، أساسها، والجداول الزمنية لإبرامها،

من بين قضايا أخرى ذات الصلة. حتى وقت استكمال هذا التقرير أبلغت المفوضية بان مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي ينوي تنظيم مشاورات لمناقشة هيكل التفاوض من أجل الاتفاق الإقليمي الأفريقي وتبادل وجهات النظر حول مساهمة المنظمات القارية والإقليمية.

### ثالثاً. طريق المضي قدماً.

6. خلال الأشهر القادمة، ستقوم المفوضية بتكثيف مشاوراتها مع الاتحاد الأوروبي من أجل تطوير شراكة معززة بين قارة وقارة في مرحلة ما بعد 2020. يجب أن تتسم هذه الشراكة بالميزات التالية:

- (1) التركيز على المجالات القليلة ذات الأولوية التي تمكن أفريقيا من إحراز التقدم على مسار التكامل الإقليمي من خلال ضمان مزيد من الاتساق بين أجندة التكامل الإقليمي ومشاركتها الدولية،
- (2) الاستفادة من الميزة النسبية لأوروبا كجارة لأفريقيا وأكبر شريك تجاري لها،
- (3) تجنب تجزئة الأدوات والنهج في مجالات التركيز،
- (4) الابتعاد عن نموذج المانح – المتلقي

7. بينما لم تبدأ بعد المناقشات حول نطاق وهيكل الشراكة المعززة بين قارة وقارة، فإن بعض المجالات الرئيسية تبرز باعتبارها أولويات مستمرة لما بعد عام 2020، والتي تتفق مع أولويات الإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي.

8. لقد كان الاتحاد الأوروبي واحداً من أكبر المستثمرين في المنظومة الأفريقية للسلم والأمن، التي تعمل حالياً بكامل طاقتها. وينبغي أن تتفق الشراكة المعززة مع دعم احتياجات القارة، استناداً إلى قيادة أفريقيا وملكيته. وينبغي منح اهتمام خاص لتعزيز المنظومة الأفريقية للسلم والأمن واتساقها، على أساس الأحكام ذات الصلة من بروتوكول السلم والأمن، بما في ذلك تلك المتعلقة بأدوار كل من الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية. كما ينبغي أن تهدف إلى حشد الدعم للتمويل الذي يمكن التنبؤ به لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي والتي أذن بها مجلس الأمن للأمم المتحدة والجهود التي تقودها أفريقيا للتصدي لآفة النزاعات في القارة. وينبغي أن تساعد الشراكة أيضاً في تعزيز الحوار الاستراتيجي بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك مكافحة الإرهاب ضد الجريمة المنظمة العابرة للحدود ونزع السلاح، ضمن أمور أخرى.

9. إن أوروبا هي أكبر شريك تجاري لأفريقيا. وتمثل الاقتصادات الأفريقية ما يقرب من ثلاثة بالمائة من التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي. ولقد تضاعفت الصادرات الأفريقية إلى الاتحاد الأوروبي بين عامي 2000 و 2017، لكنها ظلت تتألف في معظمها من السلع الأساسية، حيث أن 58 في المائة من هذه الصادرات هي منتجات معدنية. وعلى الرغم من الزيادة في التجارة، فقد تراكم العجز التجاري للبلدان الأفريقية مع الاتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة. ومن شأن تعزيز الشراكة مع الاتحاد الأوروبي أن تعكس بشكل أفضل الأولويات الأفريقية من حيث التكامل الاقتصادي الإقليمي وتفضي إلى تكامل أعمق للشركات الأفريقية في سلاسل القيمة العالمية، وزيادة القيمة المضافة في المنتجات والصادرات، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي والحد من الفقر. كما ينبغي أن تستكشف الشراكة المعززة تعميق العلاقات التجارية بين أفريقيا وأوروبا، مع دعم منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية وتمكين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي من الاستفادة الكاملة منها. ومن شأن ذلك أن يتيح قفزة إلى الأمام نحو الرقمنة، وهو شرط أساسي لجني ثمار منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية. كما ينبغي للشراكة المعززة أن تساهم في صياغة قواعد التجارة العالمية، ومعالجة سعي أفريقيا لإصلاح منظمة التجارة العالمية لصالح البلدان النامية.

10. على صعيد الاستثمار، أطلق الاتحاد الأوروبي عدداً من الصكوك التي تهدف إلى الحد من المخاطر للمستثمرين في إفريقيا، بما في ذلك المستثمرون الأوروبيون. وقد تم تعزيزها في عام 2016 في "خطة الاستثمار الخارجي الأوروبي". كما أطلق شركاء آخرون صكوك تعاون تهدف إلى تعبئة

الاستثمارات الأجنبية في أفريقيا، من خلال وضع معايير لبيئة الاستثمار التمكينية، غير ان المعايير المختلفة المقترحة من شتى مختلف الشركاء ليست منسقة بالضرورة. وستساعد المرحلة الثانية من مفاوضات منطقة التجارة الحرة الافريقية القارية على اعتماد معايير وإجراءات واضحة وشفافة ومنسقة عبر الحدود، مما يوفر بيئة يمكن التنبؤ بها للاستثمار المستدام. ويجب أن تشجع الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لما بعد 2020 جهود إفريقيا الذاتية في هذا الصدد.

11. إن أوروبا شريك رئيسي في مجال الهجرة. ومن المهم أن تدعم كلتا القارتين عملية سياسية متعددة الأطراف تحكم الهجرة بطريقة تحمي رعايانا في جميع أنحاء العالم، وتغير الخطاب لتسليط الضوء على المسار الإيجابي للهجرة الأفريقية. وينبغي أن تعزز الشراكة المعززة، لما بعد 2020، العديد من الصكوك التي تمتلكها أفريقيا حاليًا مع الاتحاد الأوروبي في إطار الهجرة من قارة إلى قارة للتأكيد على ما يلي:

- حوار شامل ومتعدد الأبعاد بشأن الهجرة والتنقل الذي يحدد معايير ومبادئ إدارة الجوانب المختلفة للهجرة، ويمكن الاتحاد الأفريقي من تنفيذ إطار سياسات الهجرة الخاص به في أفريقيا
- آليات مشتركة لتتبع الهجرة وغيرها من البيانات ذات الصلة، ودعم صنع السياسات في أفريقيا وأوروبا، التي يتعين تنسيقها في إطار الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، والبناء على الآليات القائمة،
- والصكوك لتمويل البرامج المتفق عليها على نحو مشترك في إطار الشراكة القارية.

12. سيظل تعزيز تعددية الأطراف والصوت العالمي لأفريقيا سمة من سمات الشراكة بين قارة وقارة لمرحلة ما بعد عام 2020. وقد حدد الاجتماع الوزاري الأول للاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي المنعقد في بروكسل عددًا من سمات ومجالات التعاون في هذا الشأن. جدد الوزراء الأفريقيون والأوروبيون التأكيد على أن تعددية الأطراف هي أنجع وسيلة للتعاون الدولي للتصدي للقضايا العالمية، والمساواة في الساحة الدولية، والإسهام في إيجاد حلول مشتركة ومستدامة وطموحة لتحديات اليوم. من أجل الوفاء بالتزام أبيدجان بتعزيز التعاون المشترك على الساحة العالمية، اتفق الطرفان على العمل معًا لتعزيز الدور الحيوي للنظام العالمي القائم على القواعد، مع وجود الأمم المتحدة في جوهرها، ودعم التعددية الفعالة في وقت يتم تحديها بشكل خاص. وسوف يستمر التعاون على الساحة العالمية في دفع أجندة المناخ، وعلى نطاق أوسع، سيتم اعتباره موضوعًا شاملاً في مجالات التعاون المذكورة أعلاه.

13. استنادًا إلى ما سبق، سأقترح على الدول الأعضاء جداول زمنية مؤقتة وطرائق لإبرام الشراكة المعززة، بما في ذلك إعداد واستعراض مشاريع الوثائق التي تصف نطاق الشراكة وهيكلها.

14. موازاة لذلك، ستواصل المفوضية العمل مع الأعضاء الأفريقيين في مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي، بما في ذلك من خلال الحوار المنتظم وتوفير الدعم الفني، حسبما قد يطلب. ويتم هذا تنفيذًا لمقرر المؤتمر Ext/Assembly/AU/Dec.4(XI) الصادر في نوفمبر 2018، والذي أكد على الحاجة إلى ضمان تحدث إفريقيا بصوت واحد في مختلف منابر الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، حتى يمكن الاستفادة من هذه الشراكة لصالح أجندة 2063.

#### رابعًا. الملاحظات

15. إن ما ورد أعلاه يمثل الأولويات الأساسية لاجندة التكامل الإقليمي، كما تحددها الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. و من أجل تحقيق هذه الأولويات، من الضروري أن تواصل أفريقيا التحدث بصوت واحد في مختلف المنابر، وأن تجني فوائد من أطر مختلفة، بما في ذلك الشراكة من قارة إلى قارة، وكذلك اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و الدول والأقاليم الأفريقية. ولن تدخر المفوضية جهداً لتحقيق هذا الهدف.

2019-02-11

# Report on the Implementation of the Assembly Decision on Post-Cotonou Negotiations (Ext/Assembly/AU/Dec.4(XI)), By H.E. Moussa Faki Mahamat, Chairperson of the Commission

Mahamat, Moussa Faki

DCMP

---

<https://archives.au.int/handle/123456789/8995>

*Downloaded from African Union Common Repository*